الاتحاد الأوروبي يبدأ معركة تستمر 9 أيام لوضع أسس جديدة لأوروبا

حالة من الحيرة والقلق بادية على وجه ساركوزي لدى خروجه من قصر الإليزيه

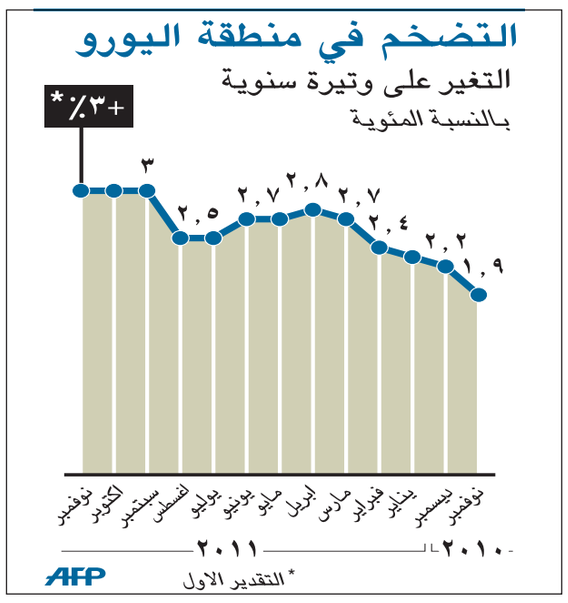

فرنسا ـ أ.ف.پ: بدأ الاتحاد الأوروبي امس الأول معركة صعبة تستمر 9 أيام حتى التاسع من الشهر الجاري، لمناقشة إجراء تغييرات لإنقاذ منطقة اليورو، مع تأكيد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على ضرورة «وضع أسس جديدة» لأوروبا.

وفيما قال ساركوزي انه سيلتقي المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الاثنين في باريس للإعلان عن خطة مشتركة لمعالجة ديون الاتحاد الأوروبي، أكد انه يرغب في معاهدة جديدة للاتحاد.

وقال ساركوزي في كلمة مهمة في مدينة طولون الجنوبية حول أزمة منطقة اليورو «يجب وضع أسس جديدة لأوروبا».

وأضاف ان «فرنسا تناضل مع ألمانيا من أجل معاهدة أوروبية جديدة، تعيد النظر في تنظيم أوروبا وصياغتها. نريد ان تتحمل حكومة اقتصادية حقيقية مزيدا من المسؤوليات أمام الشعوب، هذه هي نظرتنا لمستقبل منطقة اليورو ومستقبل إصلاح المعاهدات».

وقد عرضت ميركل رؤيتها حول كيفية عمل الاتحاد الأوروبي، اضافة الى شروطها، وذلك في كلمة ألقتها أمام مجلس النواب الألماني امس.

وقال ساركوزي في طولون (جنوب شرق) «بعد الطريق الطويل الذي اجتزناه، من الضروري ان نعود الى الجوهر حتى نعيد تأكيده علانية. لذلك تناضل فرنسا مع ألمانيا من اجل معاهدة أوروبية جديدة تعيد النظر في تنظيم أوروبا وصياغتها».

وأضاف «نريد ان تبدي حكومة اقتصادية حقيقية مزيدا التضامن ومزيدا من المسؤوليات أمام الشعوب، هذه هي نظرتنا لمستقبل منطقة اليورو ومستقبل إصلاح المعاهدات».

وأعلن ساركوزي امس انه سيقدم والمستشارة الألمانية «مقترحات فرنسية ألمانية لضمان مستقبل أوروبا».

من ناحية اخرى، سعى البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي البريطاني الى تهدئة الأجواء بعد ان تسببت الخطوة القوية التي قامت بها البنوك المركزية لدعم النظام العالمي في إنعاش الاسواق.

وبعث ماريو دراغي الرئيس الجديد للبنك المركزي الأوروبي برسالة مفادها انه لا توجد عصا سحرية، وابلغ البرلمان الأوروبي ان البنك المركزي لن يتخذ أي خطوة يتجاوز فيها قوانينه التي نصت عليها معاهدات الاتحاد الأوروبي، وان شراءه للسندات الحكومية التي انخفضت قيمتها هو إجراء «مؤقت ومحدود».

وقال انه «يجب ألا يطلب من البنك القيام بأمور غير منصوص عليها في المعاهدة، فذلك لن يكون قانونيا، كما انه سيكون خطأ لأنه سيقوض مصداقية البنك المركزي الأوروبي».

وصرح محافظ البنك المركزي البريطاني ميرفين كنغ بأن الخطوة المشتركة التي قامت بها البنوك المركزية الأربعاء كانت مجرد «علاج مؤقت لمشاكل السيولة» وانه يجب معالجة الأسباب الجذرية «بشكل مباشر من قبل الحكومات المعنية».

وبريطانيا ليست عضوا في منطقة اليورو، لكن وبوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي ومركزا ماليا، فإنها مكشوفة بشكل كبير على أزمة ديون دول اليورو، وقال كنغ ان البنك المركزي البريطاني اعد خطة تحسبا لانهيار منطقة اليورو.

وتدعم ألمانيا بشدة خط البنك المركزي الأوروبي وقالت ان الشرط الأول لحل أزمة الديون هو في وضع كل بلد ميزانيات محكمة ومشددة للغاية، وتطبيق إصلاحات اقتصادية لإطلاق النمو.

وكان وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيلي طرح تلك السياسة وقال لصحيفة «اويست فرانس» انه «ليس لدينا وقت نضيعه» حتى انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في 8 و9 ديسمبر.

وقال «ما نحتاجه أولا هو فرض عقوبات تلقائية عندما يتم انتهاك استقرار الميزانية»، مضيفا انه يجب وضع قواعد جديدة تفتح الطريق لمحاكمة أي دولة أمام محكمة أوروبية عندما تقوم بأي انتهاكات.

إلا ان ساركوزي قال انه رغم ان البنك المركزي الأوروبي «هو مستقل وسيبقى مستقلا»، إلا انه يعتقد انه سيتحرك لمواجهة تهديد أزمة منطقة اليورو.

واضاف «انا مقتنع انه في مواجهة خطر الانكماش الذي يهدد أوروبا، فإن البنك المركزي سيتحرك»، مضيفا ان قرار موعد وكيفية التحرك يعود الى البنك المركزي الأوروبي. ولايزال التوتر الشديد يسود الاسواق بسبب عدم التأكد مما اذا كان القادة الأوروبيون سيتمكنون خلال 9 أيام من التوصل الى حل مقنع لوقف الأزمة التي تهدد كيان الاتحاد الأوروبي والنظام المالي العالمي بأكمله.

ميركل تضغط من أجل إقامة وحدة مالية في منطقة اليورو

برلين ـ أ.ف.پ: أكدت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل أمس على أهمية إصلاح الاتحاد النقدي الأوروبي لتحويله الى اتحاد مالي، من اجل تخطي الأزمة التي تشهدها منطقة اليورو، في معركة ستستغرق على حد اعتقادها سنوات.

وقالت ميركل في خطاب امام مجلس النواب «اننا لا نتحدث عن وحدة مالية فقط بل نحن على وشك تحقيقها» موضحة انها ستكون «وحدة مالية ذات قواعد صارمة، على الأقل بالنسبة لمنطقة اليورو».

وقالت «ينبغي احترام القواعد، واحترامها يجب ان يتم الإشراف عليه، وعدم احترامها يجب ان تترتب عليه عواقب».

وأوضحت ان «العنصر المحوري» في «اتحاد الاستقرار» هذا الذي تدعو اليه ألمانيا سيكون تحديد «سقف جديد للديون الأوروبية»، مجددة عزمها على إقناع شركائها بضرورة مراجعة الاتفاقيات الأوروبية لتضمينها المزيد من الانضباط في الميزانية.

وقالت ان هذه هي الأفكار التي ستحملها الاسبوع المقبل الى بروكسل، بعد ان تعمل الاثنين في باريس مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على تحضير اقتراحات يمكن طرحها.

وتعهد ساركوزي من جهته بـ «مزيد من الانضباط ومزيد من التضامن» وبقيام «حكومة اقتصادية حقيقية» في أوروبا، في خطاب ألقاه الخميس في جنوب فرنسا واقر فيه بان بلاده التي تعاني هي ايضا من ديون كبيرة «تخشى» ان «تفقد السيطرة على مصيرها».

التشيك أسوأ الدول الأوروبية فساداً

براغ ـ أ.ش.أ: تراجع مستوى جمهورية التشيك في تصنيف الدول الأكثر فسادا للعام الثالث على التوالي بحسب القائمة السنوية لمنظمة الشفافية الدولية المعنية بمكافحة الفساد في العالم.

واحتلت التشيك ـ بحسب ما ذكره راديو «براغ» ـ الترتيب 57 بين 178 دولة مدرجة على القائمة خلال العام الحالي بعد ان كانت تحتل الترتيب 53 في العام الماضي، فيما احتلت جمهورية سلوفاكيا الترتيب 66 على القائمة نفسها.

وأشار تقرير الشفافية الدولية الى ان جمهورية التشيك تعد ضمن اسوأ الدول فسادا في الاتحاد الأوروبي والقارة الأوروبية بصورة عامة رغم تأكيد رئيس الوزراء بيتر نيكاس على ان محاربة الفساد في بلاده تعد واحدة من أهم الاولويات في سياسة حكومته.

وأشار تقرير المنظمة الدولية الى ان الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا تعد من اقل الدول فسادا في العالم.

افتتاح خامس أكبر مركز تجاري في العالم بالمغرب

الرباط ـ كونا: افتتح بمدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب امس أحد أكبر 5 مراكز تجارية في العالم.

ويحتوي المركز التجاري (موروكو مول) الذي اشرفت شقيقة العاهل المغربي الأميرة للا مريم على افتتاحه على نافورة موسيقية هي الثالثة من نوعها في العالم تم تشييدها على مساحة 6000 متر مربع.

ويضم المركز الذي اقيم على مساحة 10 هكتارات حوضا أسطوانيا للسمك يصنف الثالث عالميا بعد حوضي (واشنطن) و(برلين). ويحوي المركز فضاءات أخرى للترفيه عبارة عن مطاعم لكل أجناس المطابخ العربية والدولية ومقاهي لأسماء عالمية شهيرة وقاعة للسينما وقاعات للألعاب وحلبة للتزلج على الجليد اضافة الى مساحات خضراء تمتد على أكثر من 14 ألف متر مربع.

يشار الى ان المركز التجاري (موروكو مول) الذي سيوفر 5 آلاف فرصة عمل مباشر و21 ألف فرصة عمل غير مباشر تم انجازه بتمويل مغربي واستثمار خاص لمجموعتي «أكسال» و«الجديعي» المغربيتين. ويتوقع المستثمرون في هذا المشروع الذي يعتبر الأول من نوعه في المغرب أن يجتذب 15 مليون زائر سنويا ويحقق رقم معاملات يفوق 500 مليون يورو.

الأمم المتحدة: العام المقبل سيكون حاسماً بالنسبة للاقتصاد العالمي

نيويورك ـ د.ب.أ: عدلت الأمم المتحدة توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قائلة: إن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيصل في أفضل الأحوال العام المقبل إلى 2,6٪ من إجمالي الناتج المحلي ثم إلى 3,2٪ في 2013. وقالت المنظمة الدولية في تقريرها الدوري بعنوان «الموقف الاقتصادي للعالم وآفاق 2012» إن خبراء الاقتصاد في الأمم المتحدة يتوقعون أن يكون عام 2012 عاما حاسما بالنسبة لمواصلة التعافي البطيء للاقتصاد العالمي أو السقوط في دائرة الركود. وأضافت أن توقعات 2012 مشروطة «باحتواء أزمة ديون منطقة اليورو وعدم اتخاذ المزيد من الخطوات في اتجاه التقشف الصارم في الدول المتقدمة». وأشار التقرير إلى أن تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الغنية سيؤثر على الموقف في الدول النامية وأن الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ستكون قاطرة النمو حيث من المتوقع أن تسجل نموا يتراوح بين 5,4٪ عام 2012 و5,8٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 2013.

النفط فوق 110 دولارات

وكالات ـ عواصم: تجاوز سعر خام برنت 110 دولارات للجلسة الثالثة امس، بعدما تحركت اكبر البنوك المركزية في العالم لتخفيف أزمة سيولة تواجهها المصارف الأوروبية، لكن مخاوف من تباطؤ الطلب حدت من الأسعار ومحت اثر اي صعود. وارتفع خام برنت 43 سنتا الى 110,95 دولارات للبرميل، وصعد الخام الأميركي الخفيف 16 سنتا الى 100,52 دولار للبرميل. وأظهر تقرير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، الذي صدر امس عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من الخامات البترولية 38,9٪ الى 4,656 مليارات بين يناير وسبتمبر من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وعزا التقرير هذا الارتفاع الى زيادة انتاج الزيت الخام والمكثفات والغاز المنزلي خلال الشهور التسعة الأولى من السنة بما نسبته 1,3٪ الى 26,169 مليون طن، في مقابل 25,838 مليون خلال الفترة ذاتها من العام الماضي اضافة الى تراجع الاستهلاك المحلي 6,1٪ الى 24,93 مليون طن مقارنة بـ 25,649 مليونا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2010.

منافسة قوية على مشروعات السكك الحديد في الخليج

كونا: أكد مدير الاعمال الدولية في اتحاد صناعات السكك الحديد في المملكة المتحدة تيموثي غراي عزم شركات بلاده على المنافسة بقوة على مشروعات السكك الحديد المزمع طرحها في الخليج العربي بما فيها مشروعات الكويت.

وقال غراي لـ «كونا» على هامش زيارة إلى الكويت اختتمها أمس انه التقى خلال زيارته ممثلي عدد من الشركات المحلية المهتمة بمشروعي مترو الانفاق والسكك الحديد لمعرفة آفاق التعاون بينها وبين نظيراتها البريطانية لاسيما انه يترأس وفدا يضم شركات بريطانية عاملة في مجال السكك الحديد ومترو الانفاق. وأضاف انه التقى خلال زيارته أيضا مسؤولي الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات حيث تم اطلاع الوفد المرافق له على آخر المستجدات في مشروع السكك الحديد ومترو الانفاق الذي سيتم تشييده في الكويت.

واعتبر أن المشروع يعتبر استراتيجيا ومهما للكويت والمنطقة لاسيما انه سيتم ربطه بمشروع السكك الحديد بين دول الخليج، مؤكدا أن الشركات البريطانية ستكون حاضرة بقوة عند طرح هذه المشروعات في الدول الخليجية. وعن المنافسة في هذا القطاع مع الشركات الاوروبية الاخرى لاسيما الاسبانية قال غراي ان تجربة الشركات البريطانية في قطاع السكك الحديد ومترو الانفاق كبيرة لاسيما أن المملكة المتحدة تمتلك نظاما متطورا من الربط الحديدي الامر الذي أعطى شركاتنا ميزة تنافسية كبيرة لاسيما في مجال الاستشارات والتكنولوجيا الخاصة في هذا القطاع.

زيادة الأجور ثمرة للربيع العربي محفوفة بمخاطر

دبي ـ رويترز: تحت تهديدات بالإضراب عن العمل هذا العام قالت شركة النصر للملابس والمنسوجات المصرية انها سترفع الأجور بنسبة 15٪ وتزيد بدلات العمال وتثبت العمالة المؤقتة وترقي نحو 1500 موظف بتكلفة إجمالية سنوية تبلغ حوالي 9 ملايين جنيه مصري (1,5 مليون دولار).

وأثرت التنازلات بصورة كبيرة على الأوضاع المالية للشركة فأعلنت النصر خسارة صافية بلغت 11 مليون جنيه في السنة المالية التي انتهت في يونيو.

لكن مشاكل العمالة لم تنته واستمرت الإضرابات في تعطيل الشحنات فيما ضغط العمال لتحقيق المزيد من المطالب.

وفي أنحاء العالم العربي أدت الانتفاضات التي وقعت هذا العام إلى زيادة الضغوط من أجل رفع الأجور.

ويمنح قدر أكبر من الحرية في شمال أفريقيا النقابات العمالية فرصة أكبر للتحرك في حين رفع توقعات ملايين العمال من أصحاب الأجور المنخفضة الذين عاشوا قرب خط الفقر في ظل الأنظمة السابقة.

وتتزايد الضغوط من أجل رفع الأجور حتى في دول الخليج الغنية التي أفلتت من الاضطرابات والتي تأتي معظم العمالة فيها من جنوب وجنوب شرق آسيا.

ولتقليل خطر التوترات الاجتماعية ترفع الحكومات رواتب مواطنيها العاملين في الخدمات العامة والشركات المملوكة للدولة.

وربما يعود هذا التوجه بالنفع على الشرق الأوسط ويخفض أعداد الفقراء ويحفز الاقتصادات من خلال زيادة القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

لكن خبراء اقتصاديين يقولون انه مع تباطؤ الاقتصاد العالمي والخيارات الصعبة التي تواجهها الحكومات فيما يتعلق بالميزانية فان هذا التوجه ينطوي على مخاطرة.

وتقول علياء المبيض كبيرة الاقتصاديين في «باركليز كابيتال» والتي تغطي المنطقة «من المرجح أن يكون لمطالب زيادة الأجور اثر ايجابي في القطاعات التي تكون فيها هذه المطالب مبررة. لكن الاتجاه لزيادة الأجور بشكل عام دون أن تعكس زيادة في الإنتاجية قد يقوض القدرة على المنافسة».

وظلت الأجور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضة لعشر سنوات على الأقل نظرا لارتفاع معدل البطالة ونقص العمالة الماهرة وانخفاض الإنتاجية.

وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن القدرة الشرائية للفرد بالدولار ـ غير المعدلة وفقا للتضخم ـ ارتفعت 52٪ فقط بين عامي 2000 و2010 وهو ما يقل عن زيادة بلغت 63٪ في الدول الأفريقية جنوبي الصحراء و95٪ في الاقتصادات الناشئة والنامية في العالم.

وفي مصر يتراوح متوسط دخل العامل العادي بالمصانع بين 5 و7 دولارات في اليوم.

وأطلق الربيع العربي العنان لمطالب زيادة الأجور. ففي مصر يقدر المحللون ان معدل الإضرابات تضاعف منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في فبراير. وفي الأردن يشير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية إلى أن عدد الاحتجاجات العمالية في الشهور الـ 9 الأولى من هذا العام قفز إلى مستوى قياسي بلغ 607 من 140 فقط العام الماضي.

وشهد ميناء طنجة المغربي شهورا من الاحتجاجات العمالية هذا العام بسبب الأجور وظروف العمل ما دفع في مرحلة ما شركات الشحن العالمية إلى نقل خدماتها إلى موانئ في إسبانيا.

ويقول بلال ملكاوي السكرتير الإقليمي للاتحاد الدولي لعمال النقل بالعالم العربي في موقع المنظمة على الانترنت «حتى العام الماضي كنا نناضل من أجل ان يكون لنا أي ممثل للعمال في طنجة... لكن الآن نحن ليس لنا فقط تمثيل بل أيضا لنا نقابات قوية».

وشجع نموذج شمال أفريقيا النشاط العمالي في بضع دول خليجية رغم أن عمال الخليج أكثر ثراء.

ففي الكويت عطل إضراب نظمه 3000 من موظفي الجمارك الشهر الماضي صادرات النفط وانتهى بعد أن قالت الحكومة إنها ستعالج مطالب المضربين.

وانتهى إضراب آخر نظمه موظفو الخطوط الجوية الكويتية لمدة يوم واحد باتفاق لرفع الأجور بنسبة 30٪ حسبما أوردت تقارير لوسائل إعلام محلية.

ونظم موظفو بنك الكويت المركزي مسيرة للمطالبة بزيادة رواتبهم في حين هدد العاملون بالبورصة بالإضراب لكن التوصل لاتفاق حال دون ذلك.

ومع التهديد بالإضرابات رفعت الحكومات الحد الأدنى للأجور في مصر والمغرب هذا العام وقد تفعلها ثانية مع تولي أحزاب سياسية جديدة السلطة بعد انتخابات هذا العام بدعم من القطاعات الفقيرة في المجتمع.

وقررت الحكومة اللبنانية الشهر الماضي زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 40٪ وهو ما يقرب من ضعفي المعدل التراكمي للتضخم على مدى السنوات الـ 3 السابقة.

وتراجع الحكومة حاليا القرار بعد ان اعترض عليه مجتمع الأعمال ورفضته هيئة إدارية حكومية.

ولا تقارن مثل هذه التدابير بالسخاء الذي تظهره بعض دول الخليج في أعقاب الربيع العربي.

ففي سبتمبر أعلنت قطر رفع الرواتب الأساسية والمزايا الاجتماعية للموظفين المدنيين بالحكومة بنسبة 60٪ في حين زادت مرتبات العسكريين بما يصل إلى 120٪.

ولم يتضح بعد إلى متى ستدوم مطالب زيادة الأجور في أرجاء العالم العربي.

فحينما تنحسر الاضطرابات السياسية في نهاية المطاف قد تتراجع حاجة الحكومات إلى شراء التأييد من مواطنيها.

لكن في شمال أفريقيا على الأقل قد تواصل الأحزاب التي تحظى بتأييد شعبي والتي أوصلها الربيع العربي للسلطة خفض أشكال التفاوت الاجتماعي بينما من المستبعد أن يتراجع تماما النفوذ الجديد الذي اكتسبته نقابات العمال.

وفي الأمد الطويل قد يعود هذا بالنفع على الاقتصادات العربية وينقلها إلى نموذج للنمو «أكثر شمولا» يقول صندوق النقد الدولي وخبراء آخرون انه ضروري لخفض مشاعر الاستياء الاجتماعي والحد من البطالة.

وقد يحفز منح المزيد من القدرة الشرائية للأشخاص الأقل ثراء الإنفاق في القطاعات الاستهلاكية ويشجع على إنشاء المزيد من الشركات في هذه القطاعات.

ويقول نشأت المصري الشريك في مجموعة الفرسان وهي شركة للاستثمار المباشر في الشرق الأوسط تدير صندوقا إقليميا حجمه 200 مليون دولار «هؤلاء العمال يتجمعون معا بشكل تدريجي. ويطالبون بتحسين أجورهم وظروف عملهم.. هذا كله أموال تعيد ضخها في اقتصادك».

ويضيف قائلا «بعض الشركات لا تحبذ مفهوم زيادة الحد الأدنى للأجور لكن في الوقت نفسه تمنح زيادة الأجور الناس مستوى معيشة يمكنهم من شراء منتجات أخرى».

لكن الانتقال إلى النموذج الجديد للنمو لن يكون سلسا.

فقد يشعل النمو السريع للأجور التضخم الذي جرى كبحه في معظم العالم العربي هذا العام فيما يرجع جزئيا إلى مستويات جيدة للمحاصيل الزراعية في شمال أفريقيا لكن التضخم قد يرتفع إذ دفعت الصعوبات الاقتصادية الحكومات إلى خفض قيمة عملاتها.

وقد يكون التهديد الأكبر من نصيب المالية العامة.

فمن المنتظر أن تبلغ التكلفة المبدئية لزيادة قدرها 59٪ للحد الأدنى لأجور موظفي الحكومة في مصر 1,5 مليار دولار وهو مبلغ ليس بمقدور الحكومة أن تتحمله بينما تصارع عجزا في الميزانية يعادل نحو 10٪ من الناتج الاقتصادي.

وبمقدور دول الخليج الغنية بالنفط أن تواجه الموقف بصورة أفضل لكن حتى بعضها يشعر بوطأة.

وتتوقع سلطنة عمان ان يرتفع العجز في الميزانية في العام المقبل.

وفي الكويت حذر وزير المالية هذا الشهر من ان زيادة الرواتب تمثل «خطرا حقيقيا» قد يدفع الموازنة في نهاية المطاف إلى السقوط في العجز.

وقال محللون ان المخاطرة الأكبر حاليا تتمثل في قدرة الاقتصادات على المنافسة.

فمن أجل توفير ملايين الوظائف لمواطنيها الشبان تحتاج دول شمال أفريقيا الى زيادة الصادرات في وقت يتباطأ فيه النمو العالمي.

ولتوفير هذه الوظائف تحتاج هذه الدول إلى توفير بيئة مواتية للمصدرين مثل شركة النصر للملابس والمنسوجات وهي مورد لشركات أجنبية كبرى للتجزئة مثل تسكو.

وتقول علياء المبيض إن زيادة الأجور ليس الطريقة الوحيدة ولا المثالية لتحقيق العدالة الاجتماعية في الشرق الأوسط فالدول في حاجة إلى أن توازن بين زيادة الأجور وغيرها من السياسات مثل إصلاح الأنظمة الضريبية لجعلها أكثر عدلا وإعادة هيكلة الإنفاق العام لتقليل الإهدار في الدعم وزيادة كفاءة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وهي إصلاحات مهمة سياسيا واجهت الحكومات صعوبات في تنفيذها.

وتضيف قائلة «ما يقلقني هو إصدار تشريعات لرفع الأجور بسبب سياسات لكسب التأييد الشعبي دون التفكير في تداعيات ذلك على الاقتصاد.. ذلك سيكون مبعثا لقلق كبير».